الأزمة الليبية: خلاف داخلي في أيادي قوى خارجية

Libyan crisis: An interior conflict in the hands of exterior powers

علي مدوني

جامعة بسكرة، الجزائر، ali.madouni@univ-biskra.dz

تاريخ الإرسال: 2021/01/11 **تاريخ القبول:** 2021/03/14 **تاريخ النشر:** 2021/07/10

ملخص:

كغيرها من الدول العربية التي لحقت بها موجة الاحتجاجات والانتفاضات الشعبية في إطار ما أُصطلح عليه بالربيع العربي، حيث تعود بداية الازمة الليبية الى احداث عام 2011 التي سُميّت بالحرب الاهلية الاولى، ولكن ما فَتئتْ ان تنتهي حتى بدأت حرب أهلية ثانية عام 2014. هذه الحروب تسبّبت في سقوط النظام السياسي القائم بقيادة معمّر القذافي بعد حكم استمرّ لـ 42 سنة، وخلفت هذه الازمة كذلك صراعاً بين عديد القوى والجهات الداخلية التي أصبحت تشكّل اهمّ أطراف الازمة وفي نفس الوقت اسباب عدم حلحلتها نظراً للصراعات القبلية والعشائرية التي تحكمها، خاصة مع تدخّل الاطراف الخارجية التي زادت من تعقيد الوضع بدلاً من حلّه من خلال دعمها لطرف على حساب الآخر وفق ما يخدم مصالحها، الامر الذي زاد من حدّة الوضع وتداعياته ما دفع بالدول المجاورة للتدخل.

الكلمات المفتاحية: *أزمة؛ ليبيا؛ الخلاف الداخلي؛ القوى الخارجية.*

Abstract:

As the situation in many Arab countries continues to experience large, widespread protests and uprisings as part of the so-called Arab Spring, Libya is also concerned about the war that has broken out and is still going on. The crisis started in 2011with the First Civil War, and a second civil war provoked again in 2014; these wars had led to the end of Kadafi' Political Regime who ruled the country for 42 years; besides the considerable material and human losses, the crisis generated a conflict between several powers and internal fronts who became the serious actors and parts in the crisis, and in the same time; they are considered as the reason of failure in resolving it, because of the tribal and clan struggles, especially with the intervention of the external parts, and due to that, it became more complicated, through supporting a part over the other one according to their interests, and this increased the severity of the situation and its consequences which provoked countries to intervene.

Keywords: *The Crisis; Libya; interior conflict; exterior powers.*

* **المؤلف المرسل: على مدوني، ali.madouni@univ-biskra.dz**

مقدمة:

عاشت دول الشمال الافريقي نهاية عام 2010 وبداية 2011 موجة من الغضب الشعبي بدأت في تونس، وانتقلت بعدها الى مصر لتنتشر لاحقاً في العديد من الدول العربية، مُعلنة بذلك عن رغبة الشعوب في التحرر من الاستعباد والظلم الممارس ضدّها من طرف الانظمة السياسية الحاكمة، والطموح في التجسيد الحقيقي والفعلي لمبادئ الديمقراطية وتكريس دول القانون والمساواة والحرية التي طالما كانت مجرد شعارات لهذه الانظمة تستعملها بشكل صوري فقط.

ومن بين هذه الدول نجد ليبيا، فبعد حكم معمر القذافي لسنوات عديدة انتفض شعبه ضدّه في الاخير ليعبر عن ارادته في تغيير الوضع السائد خاصة مع الدعم والمساندة الخارجية التي قدّمتها العديد من الأطراف الخارجية فيما بعد على غرار فرنسا التي لعبت دورا محوريا من خلال زجها بحلف شمال الأطلسي في القضية، لتشهد الدولة الليبية في الاخير اضطراباً انعكس بشكل سلبي للغاية لاسيما على حالة الامن والاستقرار فيها، لكن الاهم من كل هذا، هو محاولة معرفة الدوافع وراء هذه الانتفاضات.

وعلى هذا الأساس، سنحاول التأسيس لهذه الدراسة انطلاقا من طرح الإشكالية التالية: **ما هي أهم الأسباب الدافعة لحدوث حالة الانفلات الامني في ليبيا؟**

ومن أجل تفكيك هذه الإشكالية، سنحاول طرح جملة التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي أهم انعكاسات سقوط نظام معمر القذافي في ليبيا؟
- ماهي أهم الأطراف الداخلية المتناحرة على السلطة في ليبيا؟
- كيف ساهم تدخّل الأطراف الخارجية في تأزّم الوضع الأمني في ليبيا؟
- ماهي أهم مواقف دول الجوار من الأزمة الليبية؟

1. سقوط نظام القذافي وتابعاته:

أ/ ليبيا ما قبل الازمة:

منذ ان تولّ الرئيس الليبي السابق معمر القذافي زمام الحكم في الجماهيرية الليبية، أصبح نظامها السياسي ينفرد بخصائص لا توجد في غيره من الأنظمة السياسية الأخرى؛ فقد تميز بالعديد من الخصائص مثل: المؤسسات الحاكمة في الدولة قائمة على مبدأ اللجان الشعبية. وكانت فترة حكم "النّمرود الافريقي" أطول فترة حكم في تاريخ ليبيا رأى فيها البعض أنّ أكبر ميزاتها كانت خروقات لحقوق الانسان من كبت لحرية الصحافة، ارتفاع عدد سجناء الرأي والسجناء السياسيين وقتل واخفاء البعض الآخر، التهجير والإخفاء القسري، خاصة في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من خلال عمليات الإعدام الجماعي العلني أمام ساحات المدن والجامعات لعدد كبير من النخب، منهم الطلبة والمفكّرين السياسيين المعارضين له على وجه الخصوص. رغم هذا التاريخ الحافل بالمجازر والانتهاكات لا يزال في ذاكرة الليبيين 3 احداث شهيرة هي: (النحلي ، 2018، ص ص 27- 30)

- **مجزرة سجن ابو سليم 1996:** أكبر سجون ليبيا وأكثرها تحصيناً وتشييداً، وفي عام 1996 تمرّد السجناء وطالبوا بمحاكمة عادلة بدلاً من الاعتقال التعسفي وغير المبرّر وتحسين أوضاع المعتقل،

لكن الرد على ذلك كان من طرف الميليشيآت التآبعة للنظام عندما قامت باقتحامه وتصفية السجناء بالرشّاشات والقنابل اليدوية وتم القضاء على ما يعادل 1170سجين بشكل جماعي.

- **مجزرة مشجعيّ كرة القدم في طرابلس 1996:** بعد خسارة النادي الاتحادي ضد نادي الأهلي الطرابلسي في مباراة كرة القدم، وهُتاف المشجعين ما أزعج نجل الرئيس لخسارة فريقه، فأمر قوات الامن بتوجيه أسلحتهم ضدّ المناصرين ليُقتل 20 مدنيا، وبسبب ذلك تم غلق الناديين وتجميد النشاط الرياضي لكرة القدم في ليبيا لمدة 3 سنوات.
- **مظاهرات بنغازي 2006**: بسبب الرسوم المسيئة للنبي محمد (ص)، تظاهر عدد من الليبيين امام قنصلية ايطاليا في بنغازي، لكن إثر تصدّي قوات الأمن لهم وقتل شاب متظاهر، تطوّر الاشتباك بين الطرفين وقُتل 11 شخصًا و35 جريحاً، لكن بعدها في يومين انفجرت الاحتجاجات أكبر لتأخذ المنحى الثّوري والعنيف، ورغم محاولات النظام احتواء الوضع غير أن أحداثه انتهت بفرض حالة الطوارئ واعلان حظر التجوال وارسال تعزيزات أمنية مكثّفة

وان دلّ هذا التوصيف على شيء فهو يدلّ على علاقة متوترة بين الليبيين وزعيمهم يطبعها العنف والتعسف والاعتقال، ما يعني أن انفجار الوضع كان وشيكًا وفي أيّ لحظة.

ب/ بدايات الازمة وتوصيفها:

بتاريخ 15 نوفمبر 2010 اعتقلت السلطات الليبية محامي أُسر ضحايا مجزرة سجن أبو سليم، وأثر خروج مظاهرات منددّة بإخراج المحامي، قابلت هذه الاعتصامات اجهزة الامن بالاعتقال والقمع وقتل عدد من المتظاهرين لتكون هذه الحادثة بداية الازمة الليبية التي لا تزال رحاها الى غاية اليوم. وخلال ايام فقط انهارت قوى النظام في مدينة بنغازي وانتقلت الى باقي مدن الجماهيرية. (أحمد و وأخرون، 2007، ص ص 7- 9)

كان لمقتل الزعيم الليبي أثر كبير في تغيير مسار الاوضاع في ليبيا نظراً لما سيؤول اليه الوضع لاحقاً. فقد انتهى نظام القذافي في 20 أكتوبر 2011 بعد مقتله على أيدي مجموعات من الثوار أثناء محاولته الفرار الى مدينة سرت بعد ان تمّ أسره الى جانب وزير دفاعه وحرّاسه الشخصيين وأبنه المعتصم بالله، وتم دفنه في الصحراء بشكل سرّي، أين اصبحت الدولة سمتها البارزة الانقسام والاقتتال والتناحر الداخلي بين أطراف السلطة او التنافس الخارجي عليها.. (النحلي ، 2018، ص 30)

عمومًا، يمكن تقسيم اهم أسباب الازمة الى:

- **سياسياً:**

-طبيعة النظام السياسي الليبي: اشتهر ظاهرياً بالديمقراطية، لكن داخله كانت هناك عديد التقاسيم التي تخدم مصالح العقيد وإدامة حكمه ونفوذه، وحسب النظرية العالمية الثالثة في الكتاب الأخضر المشهور والمعروف به هذا الزعيم، ذكر في جزءه الاول رفضه للأعمال الحزبية والديمقراطية النيابية وسيطرة الافراد على وسائل الانتاج وتوزيع الثروة، وبدلاً عنه يرى ضرورة تسليم السلطة للشعب والتوزيع العادل للثروة وسيطرة الشعب على القطاعات الصناعية والخدماتية والقضائية، للقضاء على الفساد وتحقيق الاكتفاء الذاتي. ومع احتجاجات عام 2003، أراد النظام الليبي القيام ببعض الاصلاحات، لكنها لم تلق النجاح بسبب المعارضة الداخلية

والخارجية لذلك. ورغم طبيعة النظام السياسي الليبي وتعقيد هيكليته السياسية الرسمية، غير أنه بقي بعيداً عن القيام بدوره في صناعة القرار، لانّ هذه الهياكل ما هي الاّ واجهة رسمية يُمسك بها القذافي وبمفاصلها، فأصبحت ادوات للفساد تفتقر لأي سلطة او نفوذ.

وبالنّظر للمؤسسات والهيئات العديدة والمتنوعة الموجودة في الجهاز السياسي الليبي سواء آليات رسمية (حكومة المؤتمر الليبي العام) أو غير رسمية مثل المستشارين واللجان الثورية والقبائل والقيادات الشعبية وأفراد من عائلة القذاذفة ذوي النفوذ التي تمثل هيئة استشارية غير رسمية للقذافي، كلّها تمكنت مع مرور الوقت من السيطرة على ميادين عديدة وقطاعات حسآسة في الدولة.

-غياب الآليات الاخرى المساهمة في صناعة القرار كالمجتمع المدني ،ما يُكرّس للقيادة المطلقة و غياب التشاركية في صناعة القرار، اضافة الى تجلّي مظاهر الفساد السياسي و الاداري من خلال تغييب حرية الرأي وتحيّز القانون على فئة معيّنة من أفراد أعضاء السلطة خاصة عائلة معمّر القذافي على الفئات الاخرى، واقتصار الوظائف على أشخاص فقط رغم افتقارهم للخبرة و الكفاءة وانخفاض الأجور الرّسمية للموظّفين ، فشل ليبيا في توزيع و تحقيق الرفاهية و التوزيع العادل للموارد المتاحة اكبرها النفط، ورغم المداخيل الكبيرة التي تجنيها ليبيا من هذا القطاع ، غير انّ ذلك لم يظهر ولم ينعكس على شعبها و نمط حياته، ولم تتمكّن من ايجاد بدائل أخرى عنه: اقتصاد ريعي، ودولة غنيّة بشعب فقير. (أوشريف ، 2016، ص ص 82- 84)

-عمل القذافي بإيديولوجية التي صنّفها ووصفها في كتابه الاخضر واضافة الى شخصية القذافي النرجسية، المعارضة الداخلية له و المحاولات الانقلابية العديدة والمتتالية ضدّه.

-تكدّس السلاح في الدولة و تهريبه و انتشاره ما سهّل نشأة الجماعات المسلّحة و تعدّد الولاءات.

-تزايد البُعد القبلي والعشائري و انخراطه في السياسة على حسب دور الاحزاب السياسية.

-صراع المصالح الشّخصيّة والقبليّة والجهويّة. (أحمد و وأخرون، 2007، ص 13)

- **إجتماعيّاً:**

على خلاف الدول العربية والمغاربية الأخرى، يتشكّل المجتمع الليبي من مجموعات قبلية يتراوح عددها بين 40 و140 قبيلة لكن رغم عدم سلطتها الادارية لكنها تحظى بحضور وسلطة معنوية ذات تأثير كبير على المُجريات السياسية، وهو ما استغله القذافي حين قدّم الدعم والامتيازات لبعض القبائل النافذة لضمان ولاءها ومساعدتها له نظرا لقدرتها الكبيرة في توجيه الأفراد في ظل غياب الآليات الرّسمية الاخرى كالاحزاب ومنظمات المجتمع المدني، فركّز على تقوية الجبهة الداخلية من خلال هذه القبائل. (أوشريف ، 2016، ص 94)

ومن بين اهم القبائل اللّيبية: (أوشريف ، 2016، ص ص 96، 98)

- **قبيلة القذاذفة:** أصغر القبائل عددً لكنها أقواهم نظراً لإنتماء القذافي لها.

-**قبيلة ورفلة:** أكبرهم بعدد يزيد عن مليون شخص.

-**قبيلة المقارحة:** ثاني أكبر القبائل نفوذاً في النظام السياسي الليبي، وأبرز أبناءها عبد الله السنوسي رئيس جهاز المخابرات.

امّا القبائل الأخرى مثل مصراته، زنتان وازوبة تعتبر مُعادية ومُناهضة للقذافي.

التوظيف السياسي لهذه القبائل كان بالنظر لدورها البارز الذي تؤدّيه في المجتمع ومؤسسات الدولة والحكومة لانّ لها القدرة على تكييف المجتمع وضبطه في الاتجاه الذي يريده النظام، وهو السبب المفسّر لسعي النظام السياسي الليبي في الحفاظ على هذه النظام القبلي وتأييد بقاءه.

هذا الاستقطاب كان من خلال الاستغلال الاعلامي والعسكري والسياسي لتحريكها، فركّز خطاب الاعلام على إثارة النّعرات ووصف الثائرين على النظام بالجماعات الارهابية المتواطئة المهدّدة لوحدة واستقرار امن ليبيا وعقد المؤتمرات القبلية التي تُصدر عند كل اجتماع بياناً موالياً وإشارات تأييد ورفض للاصطفاف وراء الثوار.

مفاصل الدولة الليبية سيطر عليها أشخاص ذو أصول بدوية تعاملت مع الإدارة كغنيمة، فهيمن الاداء الارتجالي على امورها لأنّ الشخصية القاعدية البدوية غالباً ما تميل الى هذا النوع من الارتجالية وتُهمل النظر في المقترحات والبحث في البدائل المقترحة بشكل موضوعي، ولا تستخدم الموارد بشكل أمثل، بل توظفها في خدمة القبائل والمصالح الذاتية، وعليه أدّت التركيبة البدوية الى حالة الاحباط المجتمعي الذي تنامى مع مرور الزمن، لأنها ترى في البداوة مصدر قوة سياسيّة وبراغماتيّة واجتماعيّة.

- **اقتصاديًا**: (أوشريف ، 2016، ص ص 108، 109)

غياب الرؤية الاستراتيجية وطغيان النمط الارتجالي والدراسة المحكمة لموارد ليبيا واستثمارها ادّى الى تداعيات اقتصادية خطيرة على اصعدة مختلفة :

-**مركزية السياسات التنموية:** ركّزت معظم السياسات التنموية على العاصمة طرابلس على حساب مناطق الجماهيرية الاخرى، الامر الذي أحدث نمط نمو غير متوازن اشعر السكان بالتهميش والظلم جراء هذه السياسات، ورغم ان المناطق الشرقية الشمالية هي مصدر الثورة الليبية غير انها لم تنل نصيبها من العدالة والاهتمام حتى بعد سقوط النظام.

-**عدم عدالة توزيع الثروة:** أحدث انتشار وتزايد معدّلات الفقر والتخلف لين السكان نظراً لاستئثار النظام السابق بمعظم عوائد المخزون النفطي الكبير، ورغم المداخيل الكبيرة التي تجنيها الخزينة المالية ودخول 50 مليار دولار سنويّاً للخزينة غير انّها لم تحقق أي نتيجة ايجابية" أيضا الانفاق على التسلّح."

-**سياسات التهميش والفساد:** نتيجة التهميش الذي تعاني منه بعض المناطق، دفعها ذلك للمطالبة بالتحوّل الى فدرالية وليس استبعاد القبائل من المشاركة في الحكومة وحرمانهم من تولي المناصب الدبلوماسية والعسكرية، اضافة الى تفشي الفساد السياسي والمالي بحسب تقارير صادرة عن منظمة العفو الدولية أن احتلت ليبيا المرتبة الرابعة عالميا على المستوى العربي وفقاً لمؤشر الفساد.

-**زعزعة أسس التوزيع الاقتصادي الليبي:** الاستثمارات الاجنبية والمشاركة في المشاريع الطموحة للنظام لم يحمل معه الكثير في تغيير معادلة السلطة والفساد والثروة، فقد تفشّى الغلاء رغم زيادة الرواتب، انتشار الفساد والوعود بتوزيع عوائد البترول على الشعب حال دون الحد من آثار السياسة الاقتصادية الرأسمالية السلبية على قطاعات عريضة من المجتمع.

- **أمنيًا :**(أوشريف ، 2016، ص ص 1011- 113)

-**هشاشة تركيبة الجيش اللّيبي**: فضّل معمّر القذافي نظام الميليشيات أفضل من الجيش المحترف، فالقذافي لم يهتم ببناء جيش قوي لأنه سيشكل تهديداً له رغم توفر الاسلحة، غير أن الذخيرة لا توجد وليس هناك تدريب على استخدام الاسلحة، لذلك فضل نظام حجم الجيش صغيراً وبناء وحدات خاصة وعيّن اولاده على رأسها وأفراد موالين له.

-**دور المرتزقة في هشاشة الجهاز الامني:** اهم ميزة للمنظومة العسكرية القذافية هي الاعتماد على مجوعات المرتزقة المنحدرين من دول افريقية مجاورة، ونظرا لسهولة اجراءات التوظيف، يوجد عدد كبير منهم، يتم توظيفهم في إطلاق النار ضدّ المتظاهرين المعارضين له.

-**تهديد الامن الانساني في ليبيا:** على مدار 42 سنة عرفت فترة حكم القذافي عديد الانتهاكات الانسانية والجرائم الشنيعة، فمنذ بدأ الانتفاضة وصل عدد الوفيات الى 30000 حالة و50000 حالة اختفاء قسري و13 مقبرة جماعية.

امّا عن الاسباب الخارجية: (صاغور ، 2019)

- تدخل القوى العربية للإطاحة بالنظام على رأسها قطر والسعودية.
- العلاقات المتوترة مع القوى الغربية بعد حادثة لوكربي وما نتج عنه من حصار اقتصادي وجوي.
- الدور السلبي الذي قامت به جامعة الدول العربية ومطالبتها بالتدخل العسكري في ليبيا.
- مشروع الشرق الاوسط الكبير.
- تداعيات الثورات العربية على دول شمال افريقيا خاصة ليبيا.

ج/ نتائج الازمة:

- **سياسيًا:** فشل التحول الديمقراطي لغياب أسس نجاحه: الحريات السياسية للمجتمع المدني الفعال و البرلمان...

-**اقتصاديّاً واجتماعيّاً:** تدهور الاوضاع الاقتصادية بسبب تدمير البنى التحتية اللازمة للنشاط الاقتصادي، زيادة معدّلات الفقر، تدهور التعليم بسبب تدمير المؤسسات التعليمية والتربوية وتوقف التلاميذ عن الدراسة، ناهيك عن بروز العديد من الإشكاليات المتعلقة بالمساواة المجتمعية خاصة على المستوى القبلي، فقد تصاعدت حدة أزمة الهوية بين مختلف الجماعات المتناحرة داخل المجتمع لتصل إلى مستوى الصراع القبلي المسلح. (دراجي، 2019، ص 340)

-**أمنيّاً:** انتشار الاسلحة، كثرة الميليشيات العسكرية المسلّحة، غياب دور الدولة الحق والقانون، انتشار الجماعات الارهابية اولها داعش، مشكل المهاجرين، تضارب مصالح وأهداف القبائل الليبية المختلفة.

2 . الاطراف الداخلية المتناحرة على السلطة في ليبيا:

يسيطر على المشهد السياسي الليبي ثلاثة تكتلات رئيسية ، اثنان منهما ذو تجهات عسكرية تبسط سيطرتها على قرابة ثلاثة أرباع مساحة ليبيا، إضافة إلى عشرات القوى السياسية والعسكرية الصغيرة ذات الطابع القبلي أو الأيديولوجي والتي تميل حسب مقتضيات التحالفات المحلية المتجددة، وهم تكتل الغرب (المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني وحكومة الإنقاذ و سرايا الدفاع عن بني غازي) و ذراعها العسكري البنيان المرصوص و قوات فجر ليبيا، و تكتل الشرق (الحكومة المؤقتة) وذراعها العسكري قوات الكرامة، ويشكل التكتلان جل التأثير علي ليبيا وعلاقتها بالخارج، و تكتل الجنوب (انصار النظام السابق) و ذراعها العسكري قوات قبائلية، و الجماعات الإسلامية المتشددة و تنظيم الدولة الاسلامية(داعش) في سرت و مصراتة.

أ/حكومة الوفاق الوطني:

يترأسها فائز السراج ومقرها طرابلس، جاء تشكيلها كأهم مخرجات الاتفاق السياسي الليبي في 2015 بين الفرقاء الليبيين برعاية أممية ليُنهي تنازع الشرعية بين الحكومة المؤقتة المنبثقة عن البرلمان الليبي بطبرق والتي يقودها عبد الله الثني وبين حكومة المؤتمر الوطني في طرابلس بقيادة خليفة الغويل، وضمَّ المجلس الرئاسي تسعة أعضاء، كما حَظِيَ في ظل عجزه عن نيل ثقة البرلمان الليبي باعتراف دولي وغربي وإقليمي غير مسبوق منذ نشوب أزمة تنازع الشرعية بين الشرق والغرب الليبيين، وتخضع لسيطرة حكومة الوفاق الوطني أهم مؤسستين اقتصاديتين وهما: مصرف ليبيا المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط، وقد عانى مؤخرًا من تصدعات جرَّاء انشقاق واستقالة بعض أعضائه.

ب/ سرايا الدفاع عن بني غازي: (ثروت)

تأسست في جوان 2016 من مجموعات من ثوار بنغازي الذين دخلوا في مواجهات مع قوات حفتر بعد عملية الكرامة عام 2014، ما اضطرهم إلى التوجه غربًا نحو طرابلس، كما تضم مجموعات من ثوار مصراته ومتطوعين من درنة جرى استهدافهم من طرف حفتر، وقد تمركزت هذه المجموعات في مدينة الجفرة واتخذت من دار الإفتاء في طرابلس مرجعية لها .

ج/ الخليفة حفتر: (كل ما يجب ان تعرفه عن الازمة الليبية، بلا تاريخ)

أطلق اللواء المتقاعد منتصف ماي 2014 عملية عسكرية تدعى "كرامة ليبيا" ضد مجموعات وصفها بـ "الإرهابية" في بنغازي، وانتقلت العملية لاحقا إلى العاصمة طرابلس، فأسفرت عن مقتل العشرات وجرح المئات، قدم حفتر نفسه باعتباره قائد "الجيش الوطني" و"منقذ" ليبيا من الجماعات الإسلامية التي يتهمها بـ "الإرهاب" وزرع الفوضى.

د/ تكتل أنصار النظام السابق:

رغم خفوت صوتهم في المنابر العامة وتعمُّد إقصائهم من دائرة صنع القرار بعد صدور قانون العزل السياسي، غير انهم منتصف عام 2013 أصبحوا كتلة فاعلة ومؤثّرة في مجريات الأحداث، خارجيًّا عبر نشاط دائب من خلال المنظمات الحقوقية والمنابر الإعلامية والتواجد الكثيف في دول الجوار خاصة مصر وتونس، ورغم اختفاء معظم افراد النظام إما بالموت أو السجن أو توارِيًا خوفًا من التصفية، فإن الجيل الثاني هم من يتصدرون المشهد منذ 2013، ويتصيدون الأخطاء لتكريس اعتراف دولي ولإشراكهم في التسويات القادمة،

وداخليًّا يُعتبر أنصار النظام السابق كتلة انتخابية وازنة يُتوقع لها أن تكون الحصان الأسود لأية انتخابات قادمة، أبرز التنظيمات السياسية الممثِّلة لهذا التيار الجبهة الشعبية لتحرير ليبيا التي تأسست في ديسمبر 2016و لها حضور لافت في المنطقة الجنوبية .

ه/ تنظيم الدولة الاسلامية" داعش": (ثروت)

يجمع المراقبون للشأن الليبي على أن تنظيم "أنصار الشريعة" المقرب فكرياً من تنظيم "القاعدة" شكل النواة الأولى لتنظيم "داعش" في ليبيا عبر تخلي عدد من عناصر "أنصار الشريعة" في درنة ثم بنغازي عنه، وإعلانه البيعة لأبي بكر البغدادي زعيم تنظيم "داعش" بداية 2014، حيث أنشأ التنظيم "مقاطعة" على الساحل الليبي على بعد ما يقرب من 125 ميلًا مربعًا من الشواطئ الأوروبية، ويحتضن لمعاقل تدريب الوافدين من شمال أفريقيا، وإستطاع نهب مخازن كبيرة من الأسلحة التي تركها القذافي وراءه في جميع أنحاء البلاد، كما فاز بأتباع داخل ليبيا وجند الآلاف من المغرب العربي الكبير من مالي ونيجيريا وأوروبا، وقد كان لدى الديبلوماسيين الغربيين أملٌ بأن تُشكّل محاربة التنظيم منطلقاً للوحدة السياسية بين المعسكرات المتناحرة، لكن النقيض ما حدث تماماً.

و/ مجلس النواب:

انتُخب في 25 جوان 2014 وعقدت مراسم تسليم السلطة التشريعية من البرلمان السابق (المؤتمر الوطني العام) بمدينة طبرق في أوت، وفي شهر نوفمبر من نفس السنة، نزعت المحكمة العليا الشرعية عن مجلس النواب المنعقد بطبرق شرقي البلاد وما انبثق عنه من قرارات ومؤسسات ومنها حكومة الثني.

ي/ الجماعات والميليشيات المسلحة:

أدى تكدس السلاح في البلاد وتهريبه إلى نشوء تنظيمات مسلحة محلية تختلف انتماءاتها وولاءاتها، كما وجدت التنظيمات الأخرى كالقاعدة وتنظيم الدولة موطئ قدم لها في البلاد.

3. تدخّل الأطراف الخارجية وتأزّم الوضع.:

أ. المنظمات الدولية والاقليمية:

- **المنظمات الدولية:**

  - **الامم المتحدة:**

في أوت 2014، عيّنت الامم المتحدة مبعوثها الخاص برنارد ليو الى ليبيا للإشراف على مفاوضات بين الميليشيات الرئيسية، وخاصة بين طرابلس وطبرق، (Mikail، 37p,2015) وبعد مفاوضات مرهقة بينهما تمكنت المنظمة الاممية من التوصل أخيراً الى اتفاق سلام في الصخيرات المغربية في 17 ديسمبر 2015، عُرف بالاتفاق السياسي الليبي(LPA) ، وتم تشكيل حكومة وحدة وطنية، حكومة الوفاق الوطني، برئاسة فايز السراج. لكن ورغم هذه الجهود المبذولة من طرف المنظمة غير ان هذا الاتفاق لم يلق النجاح الذي كان مرجوّاً منه، سبب ذلك عدم اعتراف عديد الاطراف به انقسام الآراء حول مساندة الاطراف، لتبقى في النهاية سلطة السراج الاكثر

هشاشة مع ازدياد مصداقية الخليفة حفتر تزامنا مع انتصاراته العسكرية في مناطق عديدة من طرابلس بفضل شبكة من التحالفات السابقة مع القبائل المحلية.(Federico, 2018, p p 4,5)

- **مجلس الأمن:**

أصدر عدة قرارات أولها كان رقم 1970 الذي يدعو لوقف اعمال العنف في ليبيا، ليليه القرار رقم 1973 الخاص بالإرساء الفوري لوقف النار وانهاء العنف والهجمات ضد المدنيين خاصة الفقرة رقم07 التي نصّت على الحظر الجوي على جميع الرحلات الجوية في المجال الجوي للجماهيرية من أجل حماية المدنيين، وكان هذا القرار هو الذي فتح الطريق امام الناتو لشن حملة القصف الجوي والمساعدة في الإطاحة بنظام معمّر القذافي. هذا التدخل وان اعتبره العديد تدخّلاً ناجحاً مقارنة مع تجارب الحلف في أفغانستان والعراق، غير أنه هناك من اعتبره غير مبرّر لأنّ القرار الصادر لم يصرّح اي تفويض او اشارة واضحة بضرورة تدخل الحلف الاطلسي، واكتفى فقط بالتنويه لإلزامية حماية المدنيين، ما يعني ان الرّغبة في تكريس بقاء هذا التواجد العسكري جعّله يتخذ من القرار مجرّد ذريعة فقط، وبالتالي فطريقة هذا التدخل تعتبر اعتداء على سيادة الدولة ومخالف للقوانين الأممية. (مجاهد ، 2017، ص ص 51، 52)

المنظمات الاقليمية:

- **الاتحاد الافريقي:**

كانت اولى خطواته مع بداية الازمة أو كما يسميه البعض "حراك فبراير" عام 2011، عندما أرسل الاتحاد وفدا رفيع المستوى متكوّنا من رؤساء عدد من الدول الافريقية: جنوب أفريقيا ممثّلة بجاكوب زوما، ومالي بأمادو توماني توري، ومحمد ولد عبد العزيز من موريتانيا، والكونغولي دنيس ساسو نغيسو، أين قّدم الوفد مجموعة من الحلول أهمها الوقف الفوري لإطلاق النار بإشراف دولي، وبدأ الحوار تمهيدا للفترة الانتقالية والتعاون في إيصال المساعدات الانسانية، اضافة الى تجنب اعطاء الوعود بحماية المهاجرين والعمال الافارقة. (جبريل ، بلا تاريخ)

- **جامعة الدول العربية:**

بدأت ردود افعالها بقرار على مستوى المندوبين الدائمين منع مشاركة ليبيا في اجتماعات جامعة الدول العربية ومؤسساتها، ثم جاءت الخطوة التالية في اجتماع المجلس الوزاري في 2 مارس 2011 م، الذي ندد بجرائم السلطات الليبية، ودعا الى وقف اعمال العنف و كل أشكال التدخل الأجنبي في ليبيا، وفي يوم 12 مارس، دعت المنظمة إلى فرض حظر جوي على ليبيا بهدف حماية المدنيين، وطلبت من مجلس الأمن فرض هذا الحظر، وهي خطوة تماشت مع طلب الدول الغربية التي اشترطت تأييدا عربيا لفرض هذا الحظر. اما بعد سقوط معمر القذافي لم يختلف موقفها المعتاد فكانت الجامعة دائما مساندة لكل السلطات الانتقالية التي توالت على حكم ليبيا، وداعمة لكل الكيانات الشرعية للدولة الليبية، ورافضة لكل أشكال العنف وكل دعوات التقسيم، وبالرغم من هذا الموقف الداعم للثورة الليبية منذ أيامها الأولى، لم تتعد مواقف جامعة الدول العربية حيز البيانات والتصريحات الدبلوماسية، ولم يكن لها أي دور يذكر على المستوى العملي. (أوشريف ، 2016، ص ص 162، 163)

- **الاتحاد الاوروبي:**

بعد الهجمات العسكرية التي قامت بها الدول الغربية في ليبيا وتسببت في سقوط نظام معمر القذافي، توقفت وشّدت انظارها حتى لا تظهر كقوى تتدخل في الشؤون الداخلية للعالم العربي والإسلامي. كان الهدف هو إثبات أن العملية العسكرية لعام 2011 التي خططت لها فرنسا والمملكة المتحدة كانت مدفوعة باعتبارات إنسانية بحتة وليس بمصالح استراتيجية أو اقتصادية أساسية. وبالتالي، ستقوم بلدان أخرى بممارسة المجال الذي فتحته الأزمة الليبية (مصر، الإمارات العربية المتحدة، قطر، تركيا، السودان)، من خلال دعم مختلف الفصائل المسلحة المعارضة لبعضها البعض، وبالتالي تأجيج الصراع حتى تتدهور. لكن سنة 2014 كانت نقطة تحول عندما أُجبرت السفارات الغربية في شهر أوت على الفرار من طرابلس لتستقر مؤقتًا في تونس، ومن هنا أصبحت القضايا الأمنية مهمة للغاية بالنسبة للقارة الاوربية ما أجبر الأوروبيون على إعادة استثمار الساحة الدبلوماسية الليبية بشكل أكثر وضوحًا، تزامناً مع تعيين فيديريكا موغريني كممثلة عليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية. **التي** ركزت اهتمامها عل المسألة الليبية واعادة إطلاق سياسة الاتحاد الأوروبي في هذا البلد ابتداءً من أواخر عام 2015 ، أبدى الاتحاد دعمًا ثابتًا لحكومة فايز السراج ، عندما تم تأسيسه أخيرًا، لكن بروكسل رأت ضرورة الانفتاح على حفتر ودمجه في حكومة الوفاق الوطني كما نشرت مهمتين: مدنية وعسكرية لإدارة الازمات من أجل المساعدة في تقويه السلطات في مدينة طرابلس، احداها المهمة البحرية EUNAVFOR MED "صوفيا" ، التي تهدف إلى مكافحة مهربي المهاجرين (لا سيما من خلال تعزيز قدرات خفر السواحل الليبي) ، أما بالنسبة لباقي للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، فقد احترمت عمومًا هذا النهج و دعمت وساطة الأمم المتحدة التي أرادتها بروكسل دون تردد. (Federico، 7p,20187)

ب. الدول الاجنبية والعربية:

- **الدول الاجنبية :**

تركيا: عارضت في البداية أي تدخل خارجي في ليبيا، ولم تطلب من القذافي التنحي، ولم تؤيّد اقامة مناطق لحظر الطيران، فكان موقفا متردّدا، لكن بعد زيارة رجب طيب اردوغان في شهر سبتمبر 2011الى طرابلس عندما كان رئيساً للوزراء تغير الموقف لتدعم تركيا المجلس الانتقالي. هذا الدعم تصاعد وتزايد مع مرور الوقت لمختلف الهيئات الليبية مثل الدعم لقوات عملية فجر ليبيا في المنطقة الغربية في مواجهة قوات القعقاع والصواعق المدني، ثم الدعم لحكومة الوفاق الوطني في جويلية 2016 بعد تصريحات الرئيس رجب طيب اردوغان المناهضة لكل الانقلابات و الانظمة الدكتاتورية ، تم جاءت تصريحات المسؤولين الاتراك حول اعادة فتح السفارة بطرابلس واعادة تشغيل الخطوط الجوية بين البلدين والغاء التأشيرة ، كل ذلك كان من أجل الحفاظ على المصالح الاقتصادية التركية في لبيا التي تعرف نشاطاً كبيراً خاصة قطاعي العقار والكهرباء.

ايطاليا: ترى في ليبيا منطقة نفوذ خاصة بها نظرا للإرث التاريخي الاستعماري القديم، والقرب الجغرافي بينهما، وكذا المصالح الاقتصادية، ومن هذا المنطلق يتضح سبب الموقف الايطالي الداعم للاستقرار في ليبيا، الرافض لفوضى قوات اللواء حفتر.

- **الدول العربية:** (أحمد و وأخرون 2007، ص.ص 15-16)

دول الخليج: الإمارات لاعب رئيس في ليبيا من خلال دعمها لقوات اللواء حفتر وحكومة طبرق سياساً وعسكرياً. وفي المقابل تدعم قطر حكومة الوفاق الوطني والقوات المتواجدة في المنطقة الغربية.

4. مواقف دول الجوار:

أ. تونس:

للدولتين علاقات تجارية وطيدة قبل الثورة خاصة في المناطق الحدودية، لكن بعد الانفلات الامني في ليبيا اصبحت تونس مكان مستهدف لأنشطة الارهابيين من القاعدة التي تنشط حاليا بكثرة في ليبيا نظرا للظروف الامنية هناك، خاصة المنشآت العسكرية، فما كان من تونس الا ان تعلن في اوت 2013 ان المنطقة الحدودية بينهما منطقة عازلة لمحاولة منع تهريب الأسلحة والتقليل من الخسائر في الجيش التونسي، اضافة الى تجنيد قوات الدرك بإعداد كبيرة في المنطقة خاصة الشرقية التي يستخدمها المتطرفون للتهريب وتمويل الميليشيات في ليبيا. (Karim & Arturo , 2017 33-29 p p)

في الحقيقة تونس تفتقر للثقل الجيوسياسي والنفوذ حتى يتسنى لها القيام بتغيير عميق في ليبيا، لذا كانت سياستها هي محاولة تسخير أطراف اخرى للسعي في تحقيق استتباب أمني في ليبيا نظرا لأهمية ذلك بالنسبة لها سواء اقتصاديا أو سياسيا على المدى البعيد. لتصبح تونس نقطة محورية للسياسة والدبلوماسية الليبية حين استضافت العديد من موظفي السفارة المنقولين من مختلف الدول والمنظمات غير الحكومية الذين يواصلون العمل في ليبيا منذ عام 2014، كما دعمت تونس اتفاق الأمم المتحدة لعام 2015، وحشد الدعم الدولي لأجراء محادثات جديدة، واستضافت قمة من خلال وزراء الخارجية ومبعوث الامم المتحدة الخاص صلاح الدين جمالي استمرت ليومين في فيفري 2017 مع الجزائر ومصر بهدف اعادة توجيه الجهود الدبلوماسية اقليميا على نهج مشترك، اضافة الى رفضها للتدخل الخارجي العسكري والسعي للحفاظ على مجموعة موحدة من المؤسسات الليبية. (Karim & Arturo , 2017, pp 34 ; 35)

ب. الجزائر:

تمسّكت بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادة الدول كمبدأ ثابت في تعاملها مع مختلف القضايا الخارجية، كما عارضت التدخل الاجنبي في ليبيا مهما كان مصدره ،ودعمت موقف الاتحاد الافريقي الذي ركز على الحلول السلمية الدبلوماسية ،وايواءها لعائلة الرئيس عمر القذافي عند فرارها في بدايات الازمة، غير أن اعترافها بالمجلس الوطني الانتقالي كان متأخّراً، وقد فسّره البعض على الخوف وعدم الثقة في المجلس الانتقالي بتحقيق الاستقرار نظراً للاقتتال الداخلي المستمر من جهة، وعزل الجزائر عن الربيع الذي تعرفه المنطقة من جهة اخرى .هذا النهج السلمي من طرف الجزائر، ورفضها خوض الحرب بالوكالة يوضّح سعيها على الالتزام باستراتيجية طويلة الامد لتحقيق الاستقرار واستخدام الوسائل السلمية لأنهاء الحرب الاهلية وبناء دولة مؤسسات قوية ،لوفي حال تحقيق ذلك ستحافظ الجزائر على الاستقرار الامني على أراضيها خاصة في ظل توتر الشريط الحدودي بين الدولتين، وانتشار الاسلحة بأنواعها فيها، اضافة الى انها استعادة صدارتها على المسرح العالمي كوسيط اقليمي قوي.

ركزت الجزائر في المسألة الليبية على قضيتين محوريتين هما: توسيع نطاق وجود القاعدة في بلدان المغرب الاسلامي، والتحريض على الطوارق الموجودين في المناطق الحدودية بين الجزائر وليبيا ومالي.

ج. المغرب:

احتضن اتفاق الصخيرات، ولعب دوراً مؤثراً في الوساطة السياسية بين مختلف الأطراف، كما ساهم في إقناع فرنسا من أجل الانخراط في الاتفاق. ويبقى المغرب قوة داعمة للاستقرار في ليبيا رغم تراجع دوره بعد هذا الاتفاق . (أحمد و وأخرون، 2017، ص14)

د. مصر:

العلاقات المصرية-الليبية لها طابع خاص، نظرا للحدود الجغرافية اوّلا، لانّ أي تأثير سلبي في ليبيا سينعكس بالضرورة على مصر، وثانيا لدى مصر عديد المصالح في ليبيا التي حاول المجلس العسكري المصري الحفاظ عليها قدر المستطاع، وعدم تضرّرها وتأثرها بالاضطرابات الحاصلة على التراب الليبي، اي ان الموقف المصري حاول الموازنة بين مصالحه وبين دعمه للثورة خاصة مع وجود العمالة المصرية هناك، لذلك دائما ما اكّد المجلس العسكري على ضرورة سلامة رعاياه في الجماهيرية.

ومن هذا المنطلق امتنعت مصر عن المشاركة في العمليات العسكرية ضد القذافي وتأخير اعترافها بالمجلس الانتقالي، امّا على المستوى الشعبي فقد اظهر المصريّون تأييدهم لمطالب الليبيين وحقّهم في الانتفاضة .

الموقف الرسمي المصري ازداد مع تنحية الرئيس مرسي عن الحكم عام 2013م الذي تزامن مع ظهور اللواء خليفة حفتر في ليبيا، وهنا أصبح لمصر دور مؤثّر في أوضاع ليبيا داخليا بدعمها لحفتر وحكومة طبرق سياسيا وعسكريا. لكن هذا الموقف تغير لاحقاً عندما أعلنت مصر دعمها لإتفاق الصخيرات وضرورة ايجاد الحل السياسي للأزمة، وفي جانفي 2017م استقبلت القاهرة فائز السرّاج "رئيس حكومة الوفاق الوطني والمجلس الرئاسي ما يعني ذلك بداية اجراء تعديلات على اتفاق الصخيرات بما يضمن اشراك حفتر في السلطة.

ه. السودان:

رئيسها عمر حسن البشير كان اول رئيس دولة يزور بنغازي بعد سقوط القذافي، اما موقفه من الثورة فكان متزاوجاً بين الدعم لحكومة الوفاق الوطني والقوات المتواجدة في المنطقة العربية وبين التراجع الى الوراء للعب دور الوسيط بين الطرفين بضغط مصري. (أحمد و وأخرون، 2007، ص ص 14، 15)

الخاتمة:

للإجابة عن الاشكالية يمكن القول أنّ الانفلات الامني في ليبيا حالة سببتها تداخل عديد الاسباب والظروف والدوافع الداخلية اهمها تعدّد اطراف النزاع الذي يحكمه الولاء لقبيلة أو منطقة دون أخرى، امّا الخارجية فكان للتدخل الاجنبي فيها الدور الابرز في إدامة هذا الانفلات، مثل القصف العسكري لحلف الناتو، أو الدور الباهت الذي ظهرت به الدول العربية و جامعتها وعدم اعطاء هذه الازمة حقّها الكافي من الاهتمام، لكن نظراً لعدم حلحلة الازمة بعد قد تتغّير المواقف لاحقاً بما سينعكس على مستقبل هذه الازمة سلباً أو ايجاباً.

من خلال ما تم عرضه من معلومات، توصّلت الدراسة في الاخير الى مجموعة من النتائج هي:

- العلاقات المتوترة والوضع المشحون بين معمّر القذافي وشعبه كان يُنذر بانفجار الوضع في أيّة لحظة، فالممارسات الدكتاتورية والقمع والتعسّف ضدّهم لسنوات شكّل تراكمية كبيرة عندهم حتى جاءت موجة الحراك العربي التي كانت فرصة مناسبة لهم.

- طبيعة التركيبة الاجتماعية لليبيا كان لها الاثر الكبير في تأزيم الوضع بشكل كبير، سواء اثناء فترة حكم القذافي الذي استغل الجماعات القبلية النافذة لدعمه والتأثير في مجريات تسيير الامور لتكون دائماً لصالحه، او حتى بعد سقوطه عندما استغلت ذلك ايضاً القوى الاجنبية في اثارة النعرات القبلية والعشائرية والحرص الدائم على عدم اتفاقها واجتماعها على كلمة واحدة لحل الازمة، وهو ما يفسّر دعم كل دولة لطرف على حساب آخر .

- بغض النظر عن طبيعة وأهداف الاطراف الخارجية المتدخّلة في ليبيا، عربيّةً كانت أم أجنبيّة، الا انّ الثابت الوحيد الذي يجمعها هو البحث عمّا يخدم اهدافها ويحافظ على مصالحها، لتبقى دائماً براغماتية الواقعيين تُفسّر تحرّكات الدول في النظام الدولي .

قائمة المراجع

1. Federico, S. (2018, janvier). crise libyenne : rôle et enjeux de l'UE et ses membres. *groupe de recherches et d'information sur la paix et la sécurité*.
2. Karim , M., & Arturo , V. (2017). *Foreign Actors in Libyan's Crisis*. Italy: Atlantic Council.
3. Mikail, B. (2015). les défis de la Lybie . *Harmattan*(94).

1. أوشريف , ي .(2016). تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر .*مذكرة ماجستير* .بسكرة, كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة محمد خبضر.
2. ثروت , ع .(s.d.). تطورات الازمة الليبية والاطراف الداخلية الفاعلة ودور دول الجوار .المركز المصري للدراسات والبحوث الاستراتيجية Récupéré sur https://cutt.us/Pi1wd .
3. جبر محمد الحاج مجاهد . (2017). التدخل الدولي الإنساني في ليبيا دوافعه ومبرراته وتجاوزاته وانعكاس ذلك على السيادة الليبية. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلّد الثامن*(4).
4. جبريل , ا .(s.d.). الاتحاد الافريقي وفرص حل الازمة الليبية Récupéré sur https://cutt.us/C3qEx :
5. دراجي هشام, ن. د .(2019). السياسات التنموية في المنطقة العربية: بين تحديات الهوية ورهانات المساواة المجتمعية .*مجلة العلوم الإنسانية*.348-329
6. سعيد نوفل أحمد ، و وأخرون. (مارس, 2017). الازمة الليبية الى أين. *مركز دراسات الشرق الأوسط*(العدد 13).
7. عبد الرزاق صاغور . (15 12, 2019). مسببات انهيار النظام الليبي،الملتقى الوطني حول الازمة الليبية. الموسوعة الجزائرية للدراسات الاستراتيجية. تم الاسترداد من https://cutt.us/vAjBI
8. *كل ما يجب ان تعرفه عن الازمة الليبية* .(s.d.). Récupéré sur https://cutt.us/jHLAY .
9. محمد علي فرج النحلي . (2018). الازمة الليبية و تداعياتها على دول الجوار2011-2017. *مذكرة ماجستير*. الاردن، جامعة الشرق الأوسط: جامعة الشرق الأوسط.